لا يوجد غرف مراكز تحويل في أبنية القنيطرة.. والنتيجة عدم السماح للمواطنين بتركيب عدادات كهرباء نظامية

القنيطرة - خالد خالد

اشتكى كثير من أبناء القنيطرة وخاصة في بلدة خان أرنبة (مركز المحافظة) والتي شهدت نهضة عمرانية كبيرة، من عدم إمكانية الاشتراك بعدادات نظامية من شركة كهرباء القنيطرة بعد أن دفعوا (تحويشة العمر) ثمناً لشقة سكنية وقاموا بإكسائها، وذلك لعدم وجود غرفة لمركز تحويل من المفترض وجودها بكل المقاسم والأبنية التي تزيد مساحتها على ٣٠٠٠ م٢.

متسائلين عن عدم قيام الوحدات الإدارية ونقابة المهندسين بإلزام أصحاب الرخص بإنشاء غرف لمراكز التحويل وفق قانون الاستثمار المعمول به في شركات الكهرباء، ولماذا تجاهل أصحاب الرخص والمتعهدين هذا الأمر، مؤكدين أن كثيراً من أصحاب المحاضر والرخص رفضوا إنشاء غرف لمراكز التحويل بعد بيعهم كل المقاسم والشقق، متذرعين أن الغرفة حالياً تكلف نحو خمسة ملايين ليرة وهم غير مضطرين لدفع هذا المبلغ.

ويقول أصحاب الشكوى إنهم راجعوا شركة الكهرباء ولكن من دون فائدة وتم طرح إمكانية الاشتراك بعداد مؤقت حالياً لحين إنجاز غرفة مركز تحويل، ولكن المشكلة أن أجرة الكيلو واط الواحد من الكهرباء ١١٠ ليرة وبالتالي زيادة في الأعباء المالية على التزاماتهم الكثيرة وأولها دفع الإيجارات للشقق التي يسكنون فيها حالياً رغم امتلاكهم شقة جاهزة على المفتاح، مناشدين المحافظة وشركة الكهرباء إيجاد الحلول المناسبة لإمكانية اشتراكهم بعدادات كهرباء نظامية وإلزام أصحاب الرخص والمقاسم بتأمين وتجهيز غرف لمراكز التحويل.

مدير عام شركة كهرباء القنيطرة تكليفاً محمد راكان إبراهيم أوضح أن نظام الاستثمار المعمول به بشركات الكهرباء ألزم الوحدات الإدارية وشركات التطوير العقاري والمتعهدين وغيرهم بتخصيص غرفة لمركز التحويل لسهولة تخديم المواطنين، ونص القانون الجديد على أن تكون المساحة الإجمالية ٣٠٠٠ م٢.

وبيّن إبراهيم أن تجهيز غرف لمراكز التحويل هي من مسؤولية الوحدات الإدارية التي منحت الترخيص ومن المفترض إلزام المقاول أو صاحب الرخصة ببناء غرفة خاصة لمركز التحويل، طالما أن التكاليف يتم تحميلها على جميع الشقق السكنية، أي في النهاية تحميلها للمواطن الذي سيشتري الشقة، مؤكداً أن شركة كهرباء القنيطرة لا يمكنها تنفيذ شبكة كهرباء عشوائية ضمن الأبنية السكنية أو وضع مراكز تحويل أمام الأبنية الأمر الذي يعرض المواطنين للخطر!؟

وحمل مدير الكهرباء مسؤولية هذه المشكلة للوحدات الإدارية التي منحت الرخصة ولم تتابعها رغم توجيه شركة الكهرباء لجميع البلديات الالتزام بنظام الاستثمار والمعمول به في الشركة، وعلى البلديات والمتعهدين إيجاد حل لتزويد المواطنين بالكهرباء.

ونقلت «الوطن» الشكوى إلى محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل الذي أوعز إلى عضو المكتب التنفيذي المختص إدراج الموضوع على جدول أعمال جلسة المكتب التنفيذي.

وأفاد عضو المكتب لقطاع الإنشاء والتعمير قاسم المحمد أن موضوع اشتراك المواطنين بعدادات الكهرباء النظامية وفي الأبنية التي لا يوجد بها غرف مراكز تحويل كان محور جلسة المكتب التنفيذي بجلسته الأولى من العام الحالي وضرورة تطبيق المادة ٣٧ من القانون ٣٢ لعام ٢٠١٠ لاستثمار وتوزيع الكهرباء، مبيناً إصدار تعميم إلى فرع نقابة المهندسين بالمحافظة وجميع مجالس المدن والبلدان والبلديات بضرورة الالتزام بتطبيق المادة ٣٧ والتي تنص على التزام الوحدات الإدارية وشركات التطوير العقاري والمؤسسات العامة المعنية بإنشاء المناطق السكنية أثناء إعداد المخططات التنظيمية والتفصيلية وبالتنسيق مع مؤسسة نقل الطاقة أو شركة كهرباء المحافظة ذات العلاقة بتخصيص أماكن لمحطات التحويل ومراكز التحويل ضمن المساحات المخصصة للمشيدات والأملاك العامة وأملاك البلدية لتغذية تلك المناطق بالكهرباء.

وأشار محمد إلى أن التعميم تضمن أيضاً التزام الوحدات الإدارية وشركات التطوير العقاري والمؤسسات العامة المعنية بإنشاء المناطق السكنية بعرض المخططات الهندسية للأبنية والمنشآت التي تقدم لها على شركة كهرباء المحافظة ذات العلاقة قبل الترخيص بهدف تحديد كيفية تزويد الأبنية بالكهرباء والحاجة لتخصيص أماكن لمركز تحويل أو أكثر من دون بدل، وكذلك التزام أصحاب المباني والمنشآت الكبيرة والمصانع والأراضي المعدة للبناء بتخصيص أماكن فيها من دون بدل لمحطات أو مراكز تحويل عامة أو مشتركة أو خاصة حسب الحال وإذا اقتضت الضرورة ذلك وفق أحكام نظام الاستثمار النافذ.

يذكر أخيراً أن تعميم المحافظة لم يُلزم الوحدات الإدارية أو المتعهدين بإنشاء غرف مراكز تحويل للأبنية المشادة وبالتالي ما زالت المعاناة قائمة ولم يتم إيجاد الحلول لاشتراك المواطنين بعدادات كهرباء نظامية!؟

٣٣٥ مليون ليرة أضرار فرع اتصالات حمص نتيجة سرقة الكابلات في عام

مدير الاتصالات لـ«الوطن»: القبض على ٤٥ سارقاً معظمهم أحداث وكل يوم تحدث سرقة أو اثنتان

حمص- نبال إبراهيم

تنتشر في محافظة حمص (مدينة وريفاً) ظاهرة سرقة الكابلات الهاتفية والتي تنعكس انقطاعاً لخدمة الاتصالات الهاتفية عن آلاف المشتركين في مواقع السرقة. وآخر الشكاوى التي وردت إلى «الوطن» كانت من الأهالي القاطنين بالجزر الثالثة والثامنة والتاسعة في حي الوعر حول سرقة الكابلات الهاتفية بحيهم وانقطاع الخدمة الهاتفية عن منازلهم منذ أيام.

مدير فرع حمص للشركة السورية للاتصالات كنعان جودا بين لـ«الوطن» أن الشركة تعاني من سرقة الكابلات الهاتفية منذ سنوات، مشيراً إلى حدوث تعديات وسرقات على الشبكة الهاتفية بشكل يومي وبمعدل وسطي من حالة إلى حالتي سرقة يومياً، وأن السرقات تطول مختلف مراكز الهاتف والقرى.

وأشار جودا إلى أن هذه السرقات تتسبب بأضرار كبيرة على المواطنين وعلى الشركة وتتسبب بتوقف الخدمة عدة أيام وأشهر في بعض الأحيان لعدم إمكانية إعادة الشبكة والخدمة إليها وذلك لوجود نقص حاد في المواد البديلة، مؤكداً أنه ما زال هناك عدة قرى بالمحافظة لا يوجد فيها اتصالات لمدة أشهر لحصول عدة سرقات متتالية في المواقع ذاتها بعد إعادة الاتصالات إليها ومد أكبال جديدة بدلاً عن المسروق وتعرضها مراراً وتكراراً للسرقة وبهذه الحالات لا تتم إعادة الشبكة الهاتفية حتى يتم ضمان عدم سرقتها من جديد ويتعاون الأهالي بالحفاظ عليها.

ولفت جودا إلى أنه في حالة حدوث أي سرقة يتم على الفور الكشف الفني على الموقع وتقدير الأضرار وإجراء الضبط الشرطوي اللازم واتخاذ كل الإجراءات اللازمة أصولاً وإبلاغ الإدارة العامة بدمشق وجميع الجهات المعنية بالمحافظة، ومن ثم يتم العمل على إعادة تأهيل الموقع المسروق في حال إمكانية لذلك وإن لم يوجد لدى الشركة مواد مشابهة للمواد المسروقة يتم تأجيل العمل بالموقع المتضرر حتى يتم تأمين المواد اللازمة، لافتاً إلى المعاناة الكبيرة واستمرار السرقات حتى في المناطق التي تمت فيها عمليات ترميم الشبكة مؤخراً، متمنياً من جميع الجهات المدنية والحكومية التعاون بالإبلاغ عن السارقين للحد من هذه التعديات وقمع هذه الظاهرة بشكل كامل.

وكشف جودا عن قيمة أضرار الشبكة الهاتفية جراء السرقات تزيد على ٣٣٥ مليون ليرة سورية خلال عام ٢٠٢١ الماضي، وأن ٩٩ بالمئة من السرقات طالت أكبالاً هاتفية أرضية بالمدينة وأكبالاً هاتفية معلقة هوائية في الريف، مشيراً إلى تنظيم أكثر من ١٢٠ ضبط سرقة منها ٢٠ ضبطاً ضد معلوم و١٠٠ ضبط سرقة ضد مجهول خلال العام الفائت، وأن الجهات المختصة والوحدات الشرطية ألقت القبض على نحو ٤٥ سارقاً معظمهم كان من الأحداث ممن لم يبلغوا عمر ١٨ عاماً وأن العمل جار لإلقاء القبض على الباقين.

ورداً على انقطاع الخدمة الهاتفية عن عدة محاور في حي الوعر، أشار جودا إلى تعرض الكوابل الهاتفية ضمن غرف التفتيش للسرقة في كل من الجزيرة ٨ و٩ و٣، وأن الأضرار تقدر بما يزيد على ١٠ ملايين ليرة سورية، مؤكداً أنه تم تنظيم الضبط الشرطوي اللازم وأن العمل جار حالياً لإعادة الخدمة الهاتفية إليها، وأن حوالي ٩٠ بالمئة من العمل تم إنجازه وستتم إعادة الخدمة الهاتفية للمواطنين في تلك المحاور المتضررة ما بين اليوم إلى يوم غد الثلاثاء كحد أقصى.

مخاوف من حالات «سرقة جوالات وحقائب طالبات» أثناء الامتحانات!

جامعة دمشق: السماح بإدخال الجوال إلى الامتحانات بشرط إغلاقه.. والبعث: هناك آلية مطبقة

فادي بك الشريف

• العيسى لـ«الوطن»: حان الوقت لنضع حلاً نهائياً لهذه القضية

• قدور: طلبنا إحضار المستلزمات المتعلقة فقط بالامتحانات

مخاوف كبيرة أبداها أساتذة وطلاب من حدوث حالات سرقة لجوالات أو جزادين وخاصة مع تشدد عدد من الكليات فيما يخص إدخال الهاتف المحمول، وفرض وضعه في الخارج أو عند المراقب، وهذا الأمر ينطبق على جزادين الطالبات، ولاسيما مع تسجيل حالات سرقة جزادين لطالبات خلال الامتحانات الماضية ناهيك عن حوادث سرقة الجوالات التي تحدث، مؤكدين عدم وجود مرونة وتقدير من البعض للوضع النفسي للطالب الذي «لا حول له ولا قوة».

وناشد الطلاب ضرورة تطبيق تعليمات واضحة لجميع الكليات، تجيز الصلاحية لعميد الكلية باتخاذ القرار الذي يسمح بموجبه للطالب بوضع الهاتف المحمول «منزوع البطارية» قرب مقعده، أو يجيز للطالبة وضع الجزدان على مقربة منها، مع التشديد على تطبيق العقوبات الصارمة تجاه أي حالة غش أو تلاعب امتحاني.

هذا وتؤكد معلومات جامعة دمشق أن هناك توجيهاً للمراقبين بعدم الاحتكاك مع أي طالب ومراعاة الظروف النفسية للطلبة.

وبينت أنه يسمح للطالب بإدخال الجوال إلى الامتحانات مع اشتراط إغلاقه بالكامل، بما فيه اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه أي شيء مغاير لتلك التعليمات في مضمونها تسمح للطالب أن يدخل إلى قاعة الامتحان المستلزمات المتعلقة بالعملية الامتحانية فقط بما فيها الهوية الشخصية والبطاقة الجامعية ومتطلبات الامتحان، لكن هناك مرونة بالتعامل مع هذا الموضوع من رئاسة الجامعة.

وانطلاقاً من أن كلية الآداب بجامعة دمشق شهدت حالات سرقة جزادين خلال امتحانات العام الماضي، أكد عميد الكلية أسامة قدور لـ«الوطن» أنه تم التشديد على الطالبات باستحضار المستلزمات المتعلقة فقط بالعملية الامتحانية تفادياً لأي إشكاليات أو حالات سرقة، وخاصة أن التعليمات تؤكد منع إدخال الجزادين إلى القاعات الامتحانية.

وفيما يخص موضوع الجوالات، أشار قدور إلى أن العمادة تسمح بإدخاله شريطة أن يكون مغلقاً.

من جانبه أكد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تشرين الدكتور أحمد العيسى لـ «الوطن» أن هذه القضية رغم بساطتها غدت أهم من الامتحان نفسه، مضيفاً: الطالب لا يفكر إلا بجواله والطالبة قلقة على جزدانها ومحتوياته وهذا حقها، وكلنا يعلم أنه لا أحد يسمح لابنه أو ابنته بالسفر من دون الجوال وأن الأهل يتصلون مراراً ليطمئنوا على أبنائهم وبناتهم.

وقال العيسى: حان الوقت لنضع حلاً نهائياً لهذه المسألة حتى نركز نحن وطلابنا على الامتحان والعلم والمعرفة، وخاصة أن هذا الأمر أخذ أكثر من حجمه، ومهزلة السرقات يجب أن تنتهي.

وأضاف: الحل بسيط جداً، حيث يمكن أن نضع علاقات على جدران القاعة لتعلق الطالبات الجزادين عليها أو يمكن أن تضع الطالبة الجزدان قريبا منها عند الجدار أو تحت المقعد أو حتى فوقه أمام عيون المراقبين، علماً أن وضع الجزادين عند السبورة سوف يعرضها حكماً للسرقة.

وتابع: أما الجوال فالحل أيضاً بسيط، يضعه الطلبة ذكوراً وإناثاً على زاوية المقعد منزوع البطارية أو مغلقاً بشكل كامل، أو يتم تركيب أجهزة تشويش في المبنى.

على حين أكد مصدر مسؤول في جامعة البعث لـ«الوطن» أن الجامعة والكليات تتعامل مع موضوع الجوالات ضمن آلية تتيح وضع الجوال ضمن القاعة مرفقاً بهوية الشخص بحيث لا يسلم الجوال إلى بموجب الهوية الشخصية، مع السماح للطالبات بوضع الجزادين في مكان يمكن من خلاله رؤيته أثناء تقديم المادة الامتحانية، علماً أن امتحانات الجامعة بدأت أمس وعدد المتقدمين يتجاوز الـ٨٠ ألف طالب وطالبة بمختلف الكليات.